

عبدالله يقترح إعفاء دورة ضباط الإطفاء الجامعيين من الإجراءات الإدارية

قدم النائب د. خليل عبدالله اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: لقد دأبت الإدارة العامة للإطفاء على إقامة دورات تخصصية لمختلف الرتب العسكرية في الإدارة العامة للإطفاء حسب الحاجة ومتى اقتضت مصلحة العمل وفق ما تقدره الإدارة، كما جرت العادة بأن تقوم الإدارة العامة للإطفاء كل ثلاث سنوات أو أكثر بإقامة دورة تخصصية للمعنيين من قبل الخدمة المدنية من حملة الشهادات الجامعية وكذلك

لدى الإدارة العامة للإطفاء في مجال تنظيم دورة ضباط اختصاص اطفاء لحملة الشهادات الجامعية، تكون الأولوية في دخول هذه الدورة لحملة الشهادات الجامعية من الاطفاين الرقباء و رقباء اوائل العاملين بالإدارة العامة للإطفاء متى ما حصل على الشهادة الجامعية ودون تحديد لمدة الخدمة في الإدارة العامة للإطفاء على أن لا يزيد عمر الرقيب أو الرقيب اول على 35 عاما ميلادية ويكون حاصلا على تقدير امتياز في آخر سنتين ولا يقل تقديره العام عن جيد وأن يجتاز اللياقة الطبية واللياقة البدنية وفق اللوائح المنظمة لذلك والمعدة من قبل الإدارة العامة للإطفاء بعد اجتياز المقابلة الشخصية بنجاح.

ونص الاقتراح: استثناء من الإجراءات المتبعة اداريا

لدى الإدارة العامة للإطفاء في مجال تنظيم دورة ضباط اختصاص اطفاء لحملة الشهادات الجامعية، تكون الأولوية في دخول هذه الدورة لحملة الشهادات الجامعية من الاطفاين الرقباء و رقباء اوائل العاملين بالإدارة العامة للإطفاء متى ما حصل على الشهادة الجامعية ودون تحديد لمدة الخدمة في الإدارة العامة للإطفاء على أن لا يزيد عمر الرقيب أو الرقيب اول على 35 عاما ميلادية ويكون حاصلا على تقدير امتياز في آخر سنتين ولا يقل تقديره العام عن جيد وأن يجتاز اللياقة الطبية واللياقة البدنية وفق اللوائح المنظمة لذلك والمعدة من قبل الإدارة العامة للإطفاء بعد اجتياز المقابلة الشخصية بنجاح.

ونص الاقتراح: استثناء من الإجراءات المتبعة اداريا

عبدالصمد: «الميزانيات» تدرس تكليف ديوان المحاسبة بحث المزايا المالية للقياديين



عدنان عبدالصمد

كشف رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد عن أن اللجنة تدرس تكليف ديوان المحاسبة بحث مزايا القياديين المالية الناتجة عن عضويتهم في مجالس إدارات أو فرق عمل أو لجان اضافية لعملهم.

وأوضح عبدالصمد في تصريح صحفي أن الكثير من هذه المميزات المالية الناتجة عن عضوية أكثر من مجلس ادارة القياديين وفي فرق ولجان يكلف جزءا كبيرا من الميزانية مبينا أنه بعد انتهاء الديوان من بحث هذه المزايا ستم معالجة الموضوع من خلال تشريع يقضي بالحد من عضوية القياديين في أكثر من مجلس ادارة أو لجنة أو فريق عمل مبينا أن عضويتهم في كثير من اللجان والفرق ومجالس الادارات بالأساس لا تترتب عليها اي انتاجية نتيجة كثرة اشتغال هؤلاء القياديين.

دعا إلى معالجة ملاحظات ديوان المحاسبة المتعلقة بالهدر الحويلة: ترشيد الإنفاق وتوجيه الدعم لمستحقه

تطرق الحويلة للتعليق قائلا يجب أن يكون هناك تطوير للمؤسسات والمباني التعليمية، ويجب ضبط جودة التعليم والعمل على تطوير المناهج الدراسية والدفع نحو إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة للمنظومة التعليمية بجميع مراحلها، كما يجب الاستعجال في افتتاح الجامعات الجديدة وتجهيزها بتجهيزات نموذجية تتواءم مع العصر الحديث، كذلك التوسع في خطة الابتعاث وربطها بسوق العمل لتكون المخرجات مواكبة لحاجات سوق العمل في المستقبل.

وأشار الحويلة الى الوضع الصحي في البلاد قائلا: ان المستشفيات تعاني قصورا كبيرا والطاقة الاستيعابية للمستشفيات لا تساوي أعداد المواطنين والمقيمين، مما يتسبب في تدهور الخدمات الطبية ويسبب أخطاء طبية، لذا يجب ان يحظى هذا الجانب برعاية واهتمام خاصين، خاصة انه يتعلق بصحة المواطنين والمقيمين، كما يجب على الحكومة اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإعطاء الخدمات الصحية حقها في

وأكد النائب د.محمد الحويلة على ضرورة ترشيد الإنفاق وتوجيه الدعم لمستحقه دون المساس بالاحتياجات الأساسية للمواطن أو التأثير على مستوى معيشة ورفاهية المواطنين، ويجب أن ينطلق الترشيد من خلال التعامل مع ملاحظات ديوان المحاسبة المتعلقة بالهدر في وزارات الدولة ومؤسساتها ومحاسبة المتسببين والمقصرين في هذا الهدر وإحالتهم الى النيابة.

وطالب الحويلة خلال مداخلة في جلسة مناقشة الخطاب الأميري بإعطاء الشباب فرصة أكبر كونهم الشريحة الأكبر والأكثر تأثيرا والتي ستقوم بدفع عجلة التنمية وتمكينهم وتدريبهم وإعدادهم إعدادا قائما على أسس علمية مدروسة، كما يجب تمكين الكفاءات الوطنية والدفع بهم للأمام نحو المناصب الإشرافية والقيادية للنهوض بالبلاد، وخلق فرص عمل جديدة للشباب تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، ويجب دعم مشاريعهم الصغيرة والحرقة التي من شأنها أن توفر لهم الاستقرار المالي والاجتماعي.



د.محمد الحويلة

خلال مؤتمر صحفي عقد أمس الأول في ديوان الحمدان في الفنتاس

ندوة التجمع السلفي: لا يجوز شرعاً تولي المرأة القضاء

بحسب رأي الجمهور والمذاهب الأربعة وسنسعى لتعديل القانون



احمد باقر وحمود الحمدان خلال الندوة



جانب من ندوة التجمع السلفي في ديوان الحمدان مساء أمس الأول

مطالبا بالتركيز في البداية على المجمعات التجارية الكبرى ثم بعد ذلك أن نجحت التجربة تأتي للمواطن ونقول له ان الكبار ساهموا فلنتساهم أنت ايضا.

وأقر باقر بان استمرار الرخاء هو هدف من أهداف الخطة الخمسية المقدمة الى مجلس الأمة وتعالى بطاعة الله سبحانه وتعالى وتطبيق شرعه بقدر الإمكان، نحن مع محاصرة الفساد وتطبيق الأدوات الدستورية لكن من غير تسف.

أسعار النفط قال باقر: «لا نرضى بتحميل بعض الوزراء وأعضاء مجلس الأمة السابقين الذين أقروا كوار وزيادات غير مدروسة، مشيرا الى ان ذلك ليس خطأ المواطن لكي يتحمل النتائج بل هناك وسائل لتلخص في وقف الهدر ووقف الفساد وجعل المواطن إنسانا منتجا وتشجيعه على الذهاب الى القطاع الخاص».

بدوره تحدث سالم الناشي المتحدث الرسمي باسم التجمع الإسلامي السلفي، مؤكدا: «ان نزول التجمع الإسلامي السلفي للانتخابات رغم مواجهته كثيرا من الانتقادات إلا انه أثبت بعد مرور فترة من الزمن ان هذا القرار كان حكما وفي مصلحة الكويت من خلال الإنجازات التي حققها التجمع وتعاونه مع التيار والنواب في مجلس الأمة، وكذلك الحكومة».

وقال باقر انه: «لا يجوز شرعا ان تتولي المرأة القضاء وهذا رأي الجمهور المذاهب الأربعة. فالمسألة لا تزوج نفسها بنفسها، فكيف تتولى القضاء وتزوج غيرها وتطلق غيرها؟ وأفضل النساء كن متواجدهن في عهد الرسول ﷺ، ورغم ذلك لم يتم توليتهن القضاء، وهذا ليس انتقاصا للمرأة ولكن تقسيما للمسؤوليات بين الرجل والمرأة».

وأضاف باقر: «نحن في التجمع الإسلامي وضعنا نظرة شاملة فيما يتعلق بقضية زيادة الرسوم، ونحن نقول يجب على الحكومة أن تتدبر بنفسها وتحاول تخليص السوزارات من أي فساد أو هدر بناء على تقارير ديوان المحاسبة، ثم تبدأ بعد ذلك بسن رسوم تدريجية على النشاطات التجارية والنشاطات الاستهلاكية وعلى «الكبار»، لافتا الى انه في أغلب دول العالم التي تطبق قانون الضريبة لا يتم فرض ضريبة على «الصغار»، ولكن يتم فرضها على الكبار، ونحن لا نطالب بسن الضريبة ولكن نطالب بسن رسوم الكهراء والماء على المجمعات التجارية، متسائلا: هل يعقل ان نجعل تجاريا معروفا يستهلك كهرباء بما يعادل استهلاك منطقتين سكنيتين يدفع نفس الشخص الذي لديه بيت في استهلاك الكهرباء؟ وهل يعقل ان البنوك التي تبيع مئات الملايين تدفع مقابل استهلاكها الكهرباء نفس المعدل الذي يدفعه الساكن في بيت؟

الخطر هو تقاضي الرشوة، لذلك فهذا من اهم القوانين التي تقضي على الرشوة والمحسوبية في البلاد.

وأضاف باقر: سنقدم قانونا ينص على عدم جواز عضو مجلس الأمة ان يقبل هدية تزيد قيمتها على الهدايا الرمزية التي تعطي في الزيارات والمناسبات وحددناها بـ 300 دينار، وأعضاء مجلس الأمة مطالبون بإقرار هذا القانون على وجه السرعة، ومن يقف ضده فاطالب الشعب الكويتي بحماسته.

وقال ان هناك بعض التعديلات على قانون القضاء بحيث يكون التعيين في المناصب القيادية بمرسوم بناء على موافقة مجلس القضاء وليس بعد استشارة مجلس القضاء.

وزاد: وفي هذا المجلس لدينا بعض الاخوة المشاركين فيه كأعضاء واعدنا برنامجا يقوم أساسا على الشريعة الإسلامية ودرء المفساد وجلب المصالح هو ديدنا كتجمع سلفي في مجلس الأمة، وقدمنا 3 مشاريع لمحاربة الفساد والواسطة والمحسوبية منها: قانون تنظيم المقابلة الشخصية وقانون الاستثناءات وقانون يتضمن معالجة قضية اصطدام توقيع الموظفين الكبار مع القوانين أو القرارات إذ أن أي قرار أو توقيع لأي موظف مهما كان كبيرا في درجته الوظيفية جاء مخالفا للوائح والقوانين يصبح باطلا وكان لم يكن. لافتا الى انه في بعض الأحيان يوقع المسؤول بحجة عدم علمه بالقوانين والشئ

للذات الإلهية والأنبياء والصحابة وقانون الزكاة وتعديل القانوني المدني ليوافق الشريعة الإسلامية وقوانين منع الاختلاط والبنوك الإسلامية وقانون حماية الأموال العامة وقوانين الإسكان وهذه كلها قوانين كانت لمصلحة البلد والمال العام.

وأضاف انه عندما قاطع البعض الانتخابات مهما كانت مبرراتها ارتابنا بالمشاركة لأن السلطة التشريعية لا تترك وهذا كله كان قبل صدور حكم المحكمة الدستورية، وحينما صدر قانون المحكمة الدستورية وبعد مرور أكثر من سنتين على قرار المقاطعة أصبح التوجه نحو المشاركة في تزايد وهذا ما يؤكد صحة قرارنا بالمشاركة في السلطة التشريعية.

المجتمع الكويتي. وأضاف الحمدان انه لا يخفي عليكم انتشار بعض السلوكيات المخرفة التي تستدعي منا أعضاء مجلس امة متابعتها وحث الجهات الحكومية على معالجتها ومراقبة افعال هذه الجهات لكي يتسنى لنا محاسبتها في حال قصرت.

من جانبه، تحدث النائب والوزير الأسبق احمد باقر قائلا: «ان التجمع الإسلامي السلفي كانت له بصمات واضحة ابتداء من مجلس 81، فقدمننا الكثير من المشروعات التي ظهرت ورأت النور بفضل الله ثم بجهود الإخوة في مجلس الأمة متضامنين وهي مشروعات منحصر منها على سبيل المثال حصر الجنسية الكويتية بالمسلم وتجريم التعرض

أعلن التجمع الإسلامي السلفي رفضه تولي المرأة لمنصب قاض، مؤكدا سعيه من خلال نوابه في مجلس الأمة الى عرقلة اي قرار قد يصدر في هذا الشأن.

أكد ذلك التجمع خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد امس الأول في ديوان النائب حمود الحمدان بمنطقة الفنتاس بحضور الوزير والنائب الأسبق احمد باقر والمتحدث الرسمي باسم التجمع سالم الناشي، فيما اعتذر النائب د.عبدالرحمن الجبران عن عدم الحضور لظروف خاصة.

بدأ النائب الحمدان الحديث قائلا: خلال الفصل التشريعي السابق تم طرح امور عديدة بالنسبة للقوانين ومنها ما ذكر في تجريم السحر ومنع التعامل بالربا وإغلاق المحلات اثناء صلاة الجمعة ووضع قيد امني على كل من يتناول على صحابة الرسول ﷺ مستعرضا بعض الامور التي ستقدم كإقتراحات بقوانين وتبناها التجمع السلفي وأعضاء مجلس الأمة، ومنها على سبيل المثال موضوع التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها وقواعد التعيين بالوظائف القيادية بالدولة وقانون تنظيم القضاء ودعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل لدى الجهات الغير الحكومية وإنشاء لجنة القيم البرلمانية ومنع تضارب المصالح ومنع عمل النساء في القضاء وكل ما من شأنه ان يكون سببا في إصلاح سلوكيات وأخلاق الفرد في

الجبران يقترح منع دخول كل أجنبي ثبت بحقه الطعن في الصحابة وأمهات المؤمنين

قدم النائب د. عبدالرحمن الجبران اقتراحا بقانون بإضافة مادة جديدة رقم (4 مكررا) إلى المرسوم الأميري رقم 17 لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب، جاء كالتالي:

مادة أولى

تضاف مادة جديدة برقم (4 مكررا) إلى المرسوم الأميري رقم 17 لسنة 1959 المشار إليه نصها التالي: «يحظر دخول أي أجنبي ثبت بحقه الطعن في الصحابة أو أمهات المؤمنين رضي الله عنهم أو السخريه منهم أو سبهم وازدراء الإسلام أو شريعته

الغراء أو تعاليمه السامية».

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون، كما يلي:

انطلاقا من قوله تعالى (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم) الحشر 10، وقال الرسول ﷺ «لا تسبوا أصحابي، فإن